

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٥٩ لسنة ٢٠١٤

بشأن لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومجالس المحكمة  
رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ التي صدقت عليها مصر بشأن الحرية النقابية  
وحماية حق التنظيم :

وعلى الاتفاقية الدولية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن حق التنظيم والفاوضة الجماعية :

وعلى إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل المصدق عليها من جمهورية مصر العربية :

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تشكيل المجلس الوطني  
للحوار الاجتماعي :

وبناءً على ما عرضته وزيرة القوى العاملة والهجرة :

قرر :

(المادة الأولى)

تعقد اجتماعات المجلس الوطني للحوار الاجتماعي المنصأ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه بمقر ديوان عام وزارة القوى العاملة والهجرة بدعوة من رئيسه وذلك مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويكون الاجتماع صحيحًا بحضور ثلثي أعضائه على أن يكون من بينهم ممثلون عن اتحادات العمال واتحادات أصحاب الأعمال المعنيين .

(المادة الثانية)

تعقد اجتماعات مجلس المحكمة بمقر ديوان عام المحافظة بدعوة من المحافظ المختص بصفة دورية مرة كل شهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، كما يجوز عقد الاجتماع خارج مقر ديوان عام المحافظة بناءً على طلب أحد الأعضاء وبموافقة المحافظ المختص ، ويكون الاجتماع صحيحًا بحضور ثلثي أعضائه على أن يكون من بينهم ممثلون عن اتحادات العمال واتحادات أصحاب الأعمال المعنيين .

(المادة الثالثة)

يكون للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير القوى العاملة والهجرة كما يكون لمجلس الحكماء أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من المحافظ المختص .

(المادة الرابعة)

يجوز لرئيس المجلس الوطني أو لرئيس مجلس الحكماء - على حسب الأحوال - دعوة من يراه من ذوى الخبرة لحضور جلسات أيّاً من المجالسين ، وذلك عند مناقشة موضوع محدد دون أن يكون له صوت معدود .

(المادة الخامسة)

تصدر قرارات المجلس الوطني ومجالس الحكماء بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وتعتمد هذه القرارات من رئيس المجلس .

(المادة السادسة)

تعرض قرارات مجالس الحكماء على المجلس الوطني لراجعتها ووضع التوصيات المناسبة لها ومتابعة تنفيذها وفقاً لأحكام القانون .

(المادة السابعة)

يتولى وزير القوى العاملة والهجرة عرض نتائج أعمال وقرارات المجلس الوطني ومجالس الحكماء على رئيس مجلس الوزراء بصفة دورية كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الضرورة لذلك .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٣ شوال سنة ١٤٣٥ هـ  
( الموافق ١٩ أغسطس سنة ٢٠١٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء  
مهندس / إبراهيم محلب